

ش الرابع من اركان القياس العلة وفي تعريفها اقوال احدها وعليه
اهل السنة انها المعرف للحكم اي تدل على وجوده لمعنى انها علامة
عليه ولا تؤثرفيه لان المؤثر هو الله فالسكارة علة اي علامة على
حرمة الخمر والنبذة وعليه هذا الاختلاف هل حكم الاصل ثابت بها او بالنص
فاصحبا ينفع على الاول والحقيقة على الثاني لان النص هو المفيد للحكم
فلنالم يفذه به فيكون محله اصلا بقا س عليه والكلام فيه والمفيد
العلة اذ هي منشأ التعبدية المحققة للقياس القول الثاني وعليه
الامدعي انها الباعث على التشريع بمعنى التمثال الموصف على مصلحة
صالحه ان يكون المقصود للشارع من تشريع الحكم وتبعه ابن الخطاب
قال ابن السبكي ونحن معا نشر الشافية انما نفسر العلة بالمعرف
ولا نفسرها بالباعث ابدأ وبشبهه التكليف على من يفسرها بأنه لا
الرب تعالى لا يبعث شيئا على شيء ومن غير من الفقه بالباعث اراد
انها باعثة للمكلف على الامتثال به عليه اي انتهى الثالث
وعليه المعترلة انها المؤثرة في الحكم بانه بناء على تعريف المصلحة
او المنفعة الرابع وعليه القول انها المؤثرة لانه لا بد ان يكون
يجعل الله تعالى لها مؤثرة ومنه في الامام الرازي بان الحكم قيم
والعلة حادثة والحادث لا يؤثر في القديم

ص وقد تقي دافعة او رافعة اودايات الامر بين بلا مناهجه
ش الوصف المبعول علة اقسام احدها ان يكون دافعا للحكم فقط
كالعلة تدفع حكم النكاح من غير الزوج في الابتناء ولا يترتب فيه في
الانشاء كالوطني بشبهه وتعتمد باقية على الزوجية الثاني ان يكون

انواعا

مرافعا له فقط كالطلاق برفع الخلع ولا يرفع فانه لا يمنع النكاح بعده
الثالث ان يكون مرافعا لافعال الرضا فانه يدفع حكم النكاح ويرفعه
اذ اطر عليه

لح

ص وصفا حقيقي ظاهرا منضبطا او وصف عفي باطراد شرط
كذا على الاصح وصفا لغوي او حكم تشريع لواقعيا نومي
ش العلة اقسام احدها ان يكون وصفا حقيقيا وهو ما يعقل بنفسه
من غير توقف على عرف او غيره كالعلم في باب الربا فانه متعقل في
نفسه مدركة بالحس بشرطه ان يكون ظاهرا لا خفيا منضبطا
يقدر عن غيره الثاني ان يكون وصفا عرفيا بشرطه ان يكون مطردا
لا يختلف بحسب الاوقات والاجاز ان لا يكون ذلك العرف حاصل
زمنه صلى الله عليه وسلم فاليجوز التعليل به ومثل للمطرد بالشر
والمنسفة في الكفاءة الثالث ان يكون وصفا لغويا كالتعليل بحرمة
البيبة بانه يسمى حمرا كالمشقة من ماء العنب بناء على ثبوت اللغة
بالقياس وقيل لا يجوز التعليل بالحكم الشرعي بالامر للغوي الرابع
ان يكون حكما شرعيا سواء كان المعول حكما شرعيا ايضا او
حقيقيا كالتعليل بحياة الشعر بحرمته بالطلاق وحله بالنكاح كاليه
وقيل لا يجوز التعليل به لان الحكم معلول فلا يكون علة ومنه بان
العلة بمعنى المعرف ولا يمنع ان يعرف حكم حكما او غيره وقيل ان
كان المعول حكما شرعيا جاز التعليل به او حقيقيا فلا
ص بسبب اودايات تركيب وفي ثالث الزيد عن الخلف نفي ش
تنقسم العلة البسيطة وهي ما لا اجزاء لها كالسكار ومركبة وهي